

بسبب انه الرحمن الرحيم اللهم لا تسفل الامة جعلت سبلا
الحج لما كان مركبا من المرافق والبركات وكان واجبا في العمر
 مرة واحدة ولم يعمد ترتيب حريث المعجيين على الاسلام على غير وجه
 وفي رواية اخرى بالمعنى وعليه اعتمد الجاهل في تقديم الحج على الصوم وهو في الله
 نفع للمعاشرة وكبرها وفيها تفرق في التنزيه لا يعتمد على العلم لا مطلقا المقصد كما قلته
 المشايخ وجعلوا كالتيمم وفي الغفلة ما ذكره بقوله هو زيادة مكانة من صوم
 في زمان مخصوص من اجل خصوص المراد بالزيارة الطواف والوقوف في البراء
 بالحج من الخصوص على بيت الشرف والجل المسى بعرفات والمراد بالزيارة
 في الطواف من طلوع النحر يوم النحر الى اخر العبر وفي الوقوف من زوال الشمس
 يوم عرفة الى طلوع النحر يوم عرفة فمما التقدير على ان الحج اسم لا فعل مخصوص
 من الطواف المعروض والوقوف في وقتها هو ما ينبغي ان يحتملها باقتات
 الاحكام بشرط وان يرفع به ما تفرق المشايخ من فهم كلام الله على انه في الشريعة
 جعل المقصد خاصا بزيادة وصف فان لم يتصرف في المقصد وانه عرفه بالزيارة
 وهي فعل لا مقصد بل في عمدة الفتاوى ان اختلف ليزور فلا تاخر به ولم
 يؤذن له بالتحقق ولو لم يستأنف ورجع بجنته انتهى فلا بد من الزناج مع
 الاستعداد وسلب من تحت التحقيق ان اقام على المشايخ من ان التعريف
 بالتحضر الى الصفة تعريف له بشرطه ولو اقول تعريفه بنية العبادات فان
 المصلا اسم لا فعل مخصوصة هي القيام والعمارة والمكرواح والمسيود والعم
 اسم للاسباب الخاص والبركة اسم للابواب الخاصة فليكن في اسمها لا فعل
 مخصوصة ولا مراد بالزيارة البيت فقط فانه يحتمل اسم الطواف فقط
 وليس كذلك فان ركبة شحان الطواف بالبيت والوقوف بعرفة بالسر
 المسابق ويشكل عليه ما قال ان الماسور باجر اذا مات بعد الوقوف بعرفة
 قبل طواف الزيارة فانه يكون حيا باحلاله ما دام حج قبله فانه لا وجود للحج
 الا بوجود ركبة ولم يوجد فيمنع ان لا يحرك الامر سوامات الماسور او حج
 وبسببه البيت لانه يضاف اليه وهذا لا يتكرر الحج على المكلف وشراؤه
 ثلاثة بشرائط وجوب وشراؤه وجوب آت وشراؤه صحة فالاول في ثمانية
 على الاصح الاسلام والصحة والبلوغ والحرة والوقت والقدمية على المراد
 والقدمية على الرأفة والسلم يكون الحج فرضا وقد ذكرتم منها ستة وثلاث
 الاول والاخير والقدمية لغيره انها شرطان لكل عبادة وقد يقال كذلك
 الصحة والبلوغ والعمل المثلوث يتمثلين في ايسر الاسلام بخبره الوجود فيها
 سواء علم بالضرورة او لم يعلم ولا فرق في ذلك بين ان يكون نشأ عن الاسلام
 فيها

مظهر
 حلف ليزور فلا تاخر به
 يؤذن له لا يجتنب

فيها ولا يكون ذلك على حكمها ومن في دار الحرب اجازة من جهلها او جهلها
 ولو استقر من اداء واحد عدل وعندها لا تشترط العدالة والبلوغ والحرة فيه وفي
 نظامه الخمسة كما عرف اصوله ورواها والثانية خمسة على الاصح صحة البدن ورواها
 المواضع الخمسة عن الزناج الى الحج واسن الطريف وعند قيام العدة في حق المرأة
 وحروج الزناج او النحر معها والثالثة اعني شرائط الصحة الخمسة الاحكام بالحج
 فالرقت المخصوص والمكان المخصوص والاسلام وينبغي من ذلك الاحكام الستة
 وهذا اولها لاستلزامه النية وغيرها وواجباته اعني التي يترك واحد منها
 در انشا الاحكام من الميثاق وحد الوقوف بعرفة الى الصوب والوقوف بالبركة
 في اربعين طلوع فجر يوم النحر الى طلوع الشمس والعلق والتقصير والسعي بين الصفا والمروة
 سبعة استواءا وتكونه بعد طواف حنابلة ومرجى الجملة وسادة الطواف من الحجر
 والتماس فيه والمشى فيه لمن لم يسلمه عن زينة سعة والطهارة فيه من الحدث
 الاصغر والاكبر وسر العورة واقبال الاسواط السبعة وهي ثلاثة وبرايق السبع
 بين الصفا والمروة من الصفا والمشى فيه لمن ليس له عذر وقد نقل المشاة للعارف
 او المتمم وصلاته ركعتين لكل اسبوع وطواف الصدر والزيارت بين الركنين والعلق
 والذبح يوم النحر وتوقيت توقيتها وبالزناج الحلق بالحج وحلق طواف الاقامة
 في ايام النحر وما عدا هذه المذكورات فاسيا في بيانها مفصلا سنن واداب واطلاق
 فنية عن ما يفعله في نفسه وهو الجماع وامرأة الشعر وقلم الاظفار والتطيب
 وتغطية الرأس والوجه وليس المحيط وما يفعله في غيره وضرب راس العير
 والبصرض للمزيد والحل والحرم وما قطع شعره فلا ينبغي عمده ما يحسنه
 كما في النهاية فان حديثه لا يتعلق بالحج ولا بالاحكام كما في فتح القدير وقد يقال
 انه كسبدا حرم وقد عده من محظورات فلا بد من ان يكون حراما بجهتين
 كما لا يخفى ومن اراد الحج منوات ينبغي الاعتناء بها وهي البدانة ونشر وطها من
 مرد الظالم الى اهلها حذر المسكان وقصفا ما قفر في فعل من العبادات والندم
 على تقصير في ذلك والعزم على عدم الصود الى اشارة ذلك والاستحالة من ذك
 الخصومات والاطالاة وتحصيل حرم من كبره السنن بغير رضاه وفي الخلاصة
 معز بالاصح ان اراد الايمان ان يخرج الحج وابوه حمله لذلك ان كان
 الاب مستقرا عن صفة فلا بأس به وان كان ميتا جازمه وكذا الامم وفي المسية
 الكبير اذا لم يخف عليه الضعف فلا بأس به وكذلك ان كبره من وجهه وحسن
 او من عليه ثقبته وان لم يكن عليه ثقبته فلا بأس به مطلقا وفي الزناج ان
 الابن امره بصيغ الوجه فلا بد ان ينحده عن الخروج حتى ياتي وان كان المثلوث
 محظورا لا يخرج وان لم يكن امره انتهى وفي فتح القدير والاجراء والحدوات

